البائع شهرا او دارا الا على ان يسكنها او على ان يقرضه المشتري
دوها او على ان يهدي له هدية ومن باع عينا على ان لا يسلمها الى
راس الشهر فالبيع فاسد لان ترك التسليم ينافي مقتضى العقد ولو باع
جارية الا حملها فالبيع فاسد لان البيع يفسد بالشرط الفاسد
بخلاف الهبة ومن اشترى ثوبا على ان يقطعه البائع ويخيطه
قميصا او قباء او نعلا على ان يحذوها ويشركها فالبيع فاسد لانه
بيع وشرط والبيع الى النيروز والمهرجان وصوم النصارى
وفطر اليهود اذا لم يعرف المتبايعان ذلك فاسد لجهالة الاجل
ولا يجوز البيع الى الحصاد والدياس والقطاف وقدوم الحاج
لان الاجل مجهول فان تراضيا على اسقاط الاجل قبل ان ياخذ
الناس في الحصاد والدياس والقطاف وقبل قدوم الحاج
جاز البيع لان المفسد قد زال وعن ابي يوسف رحمه الله لا يجوز
واذا قبض المشتري المبيع في البيع الفاسد باذن البائع وفي البيع
عوضا عن كل واحد منهما حال ملك المبيع وللزمته قيمته واكل واحد
من المتعاقدين فسخه دفعا لسبب الفساد فان باعه المشتري
نفذ بيعه عندنا وقال الشافعي رحمه الله لا ينفذ لان عند البيع
الفاسد لا يفيد الملك لانه منهي عنه لقوله عليه السلام لا تبع
الدرهم بالدرهمين والمنهي عنه يكون مشروعا وعندنا يفيد الملك
عند اتصال القبض به لوجود التمليك والتملك من العاقدين واذا باع

في العقد المشتري



المشتري شراء فاسدا انقطع حق البائع الاول لتعلق حق المشتري
به ومن جمع بين حر وعبده او شاة ذكية وميتة بطل البيع فيهما
لان البيع لا يتبع في الحر والميتة اهلا لان تعقد العقد على العبد
للجهالة اذ ثمن نصيبه من القيمة وان لا يجوز انتهاء بطريق الاولى
ومن جمع بين عبده ومدبره او بين عبده وعبد غيره فبانهما صح البيع
في العبد بحصته من الثمن لان المدبر وعبد غيره مملوكان فينعقد
العقد عليهما الا انه بتعذر التسليم ينبني العقد بحصة العبد
من الثمن للجهالة الطارئة لا يفسد العقد وهي رسول الله صلى
الله عليه وسلم عن النجش وعن السوم على سوم غيره لما فيه من الضرر
وعن تلقي الجلب لما فيه من تعمية الاسعار على الواردين وتضيق
الامر على الحضور ونهى عن بيع الحاضر للبادي والبيع عند اذان
الجمعة يكره لقوله تعالى اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة
فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ولا يفسد البيع بهذه الاشياء
لان اسباب الفساد منفصلة عنها وجودا وعدما ومن ملك مملوكين
صغيرين واحدهما ذو رحم محرم من الآخر لم يفرق بينهما وكذلك
ان كان احدهما كبيرا بان فرق كره له ذلك لقوله عليه السلام من
فرق بين بعير وحبيبة فرق الله بينه وبين احبته يوم القيامة
ويجوز العقد وان كانا كبيرين فلا باس بالتفريق بينهما لان التفريق
بين الكبيرين يتمكن لامكان الزيارة

## باب الاقالة

الاقالة

بطل خ فينعقد العقد ابتداء بنصيبه من القيمة والله لا يجوز خ

لحق مولاه

لا يفسد

كل منهما

الاقالة في اللغة الرفع وفي الشريعة رفع العقد وقيل انه عبارة عن التراضي بالفسخ من القولين اي اذا قال القول السابق لها بعد وما بعده